



مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة في توليد الإيرادات في جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية للمدة (2010-2019)

خالد حيدر عبد علي^١ - پيرۆت محمد امين^٢

pirot.ahmad01@gmail.com - Khalid.ali@sulicihan.edu.krd

^{١٢} قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق.

ملخص البحث

يسعى البحث الى تحليل مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة في توليد الإيرادات العامة ومساهمتها في تغطية النفقات العامة في مصر، من خلال استخدام نهج علمي يتضمن المراجعة النظرية ثم التحليل الكمي والاستقرائي، كذلك تبحث في الفرضية القائلة بوجود علاقة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة. تظهر النتائج أن مساهمة تسعير الفئات المختارة من اسعار (ضريبة على الدخل والارباح، الرسوم الكمركية، تعرفه الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير)، غير فاعلة في توليد الإيرادات العامة، ذلك لان الية التسعير لا يلتزم بشكل صارم بالسياسات المالية الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال الحصول على أموال إضافية مطلوبة بناء على تقييم الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات المستمدة من تسعير السلع والخدمات العامة في السنوات السابقة، تتناسب مع النفقات العامة المقدرة. وإن نسب هذه المساهمة صغيرة ولا تغطي بشكل كاف النفقات العامة أو تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. تدعم هذه النتائج الفرضية التي تشير إلى وجود ربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر. اضافة الى ذلك، يختتم البحث بتقديم بعض الرؤى في السياسة المالية التي يمكن أن تكون ذات قيمة للسلطات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، تسعير السلع والخدمات العامة.

The Efficacy of Pricing Public Goods and Services in Revenue Generation: An Analytical Study in the Arab Republic of Egypt (2010-2019)

Khaled Haider Abd Ali¹ - Perot Muhammad Amin²

¹⁺² Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Sulaymaniyah, Sulaymaniyah, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract

This study aims to analyse the efficacy of pricing public goods and services in producing public revenues and supporting public expenditures in Egypt from 2010 to 2019. Utilising a comprehensive scientific methodology incorporating a comprehensive literature review, quantitative analysis, and inductive reasoning, this study aims to examine the hypothesis suggesting a correlation between fiscal policy and the pricing of public goods and services.

The findings indicate that the pricing mechanisms employed for specific categories, such as taxes on income and profits, customs charges, power tariffs, and fees for housing and building services, exhibit a lack of efficacy in generating public revenues. The pricing mechanism seems to diverge from financial policies aimed at increasing public revenues through the acquisition of more cash, as indicated by an evaluation of the historical importance of income streams obtained from the pricing of public goods and services. The percentages of contribution are rather tiny, which do not sufficiently cover public expenditures or have a substantial impact on the GDP.

The results provide evidence in favour of the theoretical proposition positing a connection between fiscal policy and the pricing of public goods and services in Egypt. The study concludes by providing valuable insights into fiscal policy that could be of significance to governmental authorities.

Keywords: Fiscal Policy, Public Revenues, Public Expenditures, Pricing of Public Goods and Services.

المقدمة

تقوم الحكومة بتأمين جزء كبير من إيراداتها من خلال توفير السلع والخدمات العامة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة بشكل عام وتعزيز النمو الاقتصادي. وللوفاء بهذه المسؤوليات، تعتمد الحكومة على أساليب توليد الإيرادات منها من خلال تسعيرها، والتي غالباً ما تستند البنية التسعير هذه إلى مؤشرات محددة وشروط معينة. يمكن أن تتأثر آلية التسعير أيضاً بشكل كبير بالأهداف والأولويات السياسية للحكومة، ونتيجة لذلك، لن تكون لها ذات طبيعة علمية بحتة. بحيث تشكل الإيرادات المتأتية منها مقياساً حقيقياً للسياسة المالية، ويتيح هذا النهج دراسة مركزة لتأثير التسعير، وتسهيل دمجها في إطار صياغة السياسة المالية.

تركز هذه الدراسة على الحكومة المصرية لأن سياستها المالية ملتزمة على مزيج من مصادر التمويل من السلع والخدمات العامة والمنح والدين العام. إضافة إلى أنه وبسبب استمرار العجز المالي في مصر (حسين، 2023، ص 15-16) أصبح من الضروري تنمية الإيرادات المتمثلة من السلع والخدمات العامة من خلال تسعيرها، منها تسعير (ضريبة على الدخل والارباح الرأسمالية، الرسوم الكمركية، تعرفه الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير).

ومن ثم، فإن تحديد هياكل التسعير للسلع والخدمات يلعب دوراً محورياً في نطاق اختصاص الحكومة المصرية. ويسعى هذا التقييم إلى فحص مدى فعالية استراتيجيات التسعير في زيادة توليد الإيرادات العامة ومساهمتها في تغطية النفقات العامة. يجب على الحكومة استخدام آلية التسعير على نطاق أوسع ومحاولة الوصول لإيجاد طرق ومنهجية في علميه تسعير السلع والخدمات العامة، بحيث تعتمد عليها الجهات الحكومية لتنمية الإيرادات العامة. الأمر الذي يحقق في النهاية هدف الحكومة في تحفيز النمو وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن المالي.

اهمية البحث:-

يستمد البحث أهميته، في مدى الفاعلية الذي تمارسه تسعير السلع والخدمات العامة بمختلف أنواعها في السياسة المالية، لا سيما عندما يكون اقتصاد دولة ما يتركز على العوائد غير النفطية ومساهمتها الكبيرة في الإيرادات العامة.

مشكلة البحث:-

يعد تسعير السلع والخدمات العامة جانباً حاسماً من التمويل الحكومي، حيث يمارس تأثيراً كبيراً على توليد الإيرادات، والإنفاق العام، وبالتالي، فإن تقييم فاعلية التسعير للسلع والخدمات العامة ضمن السياسة المالية يعد مسعى معقداً ومحورياً، وضرورياً لضمان الالتزام بالأهداف المالية، ولمعرفة ما إذا كان البنية التسعير قد التزم بالسياسة المالية بهدف تعزيز الإيرادات العامة، من خلال الحصول على الإيرادات الإضافية المطلوبة وفقاً للأهمية النسبية لمصادر الإيرادات المستمدة من تسعير السلع والخدمات العامة في السنوات السابقة، بما يتناسب مع النفقات العامة المقدرة، لذلك تتمحور مشكلة البحث حول مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة في السياسة المالية في جمهورية مصر العربية. ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- هل يرتكز تسعير السلع والخدمات العامة في مصر على إطار علمي وليس من قبل اللجان الحكومية ، وبالتالي اصبح بمثابة عامل محدد ومحوري في زيادة الإيرادات العامة؟
- 2- هل تستخدم الحكومة المصرية تسعير السلع والخدمات العامة كعنصر أساسي في صياغة سياستها المالية لضمان فاعليتها في زيادة الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة المقدرة؟

فرضية البحث:-

بناء على ذلك سيقوم هذا البحث بمحاولة لبيان الربط بين السياسة المالية، وتسعير السلع والخدمات العامة من خلال فرضية وجود علاقة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى تحليل الربط بين تسعير (فئات مختارة : ضريبة على الدخل والارباح، الرسوم الكمركية، تعرفه الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير) ومدى فاعليتها في السياسة المالية من خلال تحقيق مستوى معين من حجم الإيراد العام، ومساهمتها في تغطية الانفاق العام في مصر، وتحليل النتائج الاقتصادية لتسعير السلع والخدمات العامة .

منهجية البحث:-

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التطرق الى الجانب النظري، من خلال مراجعة الأدبيات والنظريات والمفاهيم الموجودة المتعلقة بموضوع البحث بالاعتماد على مصادر مختلفة، مثل الكتب و المقالات العلمية وأوراق المؤتمرات والمصادر الأكاديمية الأخرى، ثم التحليل الكمي، من خلال جمع البيانات الرقمية المتعلقة بموضوع البحث، لتحديد الأنماط والعلاقات والاتجاهات. بهدف تقديم أدلة موضوعية وقابلة للقياس، ثم المنهج الاستقرائي، لتنظيم البيانات وتصنيفها وتفسيرها لتحديد القواسم المشتركة بحثاً عن الموضوعات أو الأنماط أو الاتجاهات الناشئة التي قد تساعد في توليد رؤى جديدة .

نطاق البحث:-

مكنايا جمهورية مصر العربية، وزمانيا للمدة (2010-2019)

هيكلية البحث:-

تم تنظيم هيكل البحث على النحو الآتي: المبحث الاول، الاطار المفاهيمي للبحث، ويتضمن اولاً: مفهوم السياسة المالية، والسلع والخدمات العامة وتسعيرها، ثانياً: نماذج تسعير (فئات مختارة : ضريبة على الدخل والارباح، الرسوم الكمركية، تعرفه الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير)، المبحث الثاني، تحليل الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر .

المبحث الاول

الاطار النظري للبحث

تشمل السياسة المالية الاستراتيجية التي تستخدمها الحكومة لإدارة شؤونها المالية، من خلال تحصيل الإيرادات، وتخصيص الموارد للنفقات العامة. في هذا السياق، تعتبر هناك مجموعة من الأدوات المتاحة لتسهيل تحقيق أهداف السياسة المالية. أحد هذه الأدوات هو سياسة الإنفاق، التي تركز على التزامات الحكومة المالية ودورها في مجموعة متنوعة من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تهدف سياسة الإنفاق إلى إدارة النفقات العامة بفعالية، وتحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات. بجانب ذلك، تأتي سياسة الإيرادات كأداة مهمة تؤثر بشكل كبير على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. تعتمد هذه السياسة على توليد الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، المستمدة من الإيرادات النفطية من صادرات النفط والإيرادات غير النفطية عن الدخل الناتج من أسعار السلع والخدمات العامة المتمثلة بأسعار الضرائب والرسوم والتعريفات والغرامات ومختلف مصادر الإيرادات الأخرى.

يمكن التوصل إلى فهم أكثر عمقا للترابط بين السياسة المالية وآليات التسعير التي تحكم السلع والخدمات العامة ضمن الأطر الحكومية. لذلك يمكن تقسيم الإطار النظري الذي يقوم عليه هذا البحث إلى عنصرين أساسيين، يتم تناول كل منهما في فقرات منفصلة. تم تخصيص الفقرة الأولى لتوضيح المفاهيم الأساسية للسياسة المالية.

وبالانتقال إلى الفقرة الثانية، يتم التطرق إلى نماذج التسعير والسلع والخدمات العامة، مع التركيز بشكل خاص على فئات مختارة من تلك النماذج وتشمل أسعار الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية، والرسوم الكمركية، وتعرفة الكهرباء، والرسوم المرتبطة بخدمات الإسكان والبناء. في هذا القسم، تستكشف تعقيدات نماذج التسعير ضمن هذه المجالات المحددة، مع تسليط الضوء على المنهجيات والعوامل التي تحرك قرارات التسعير، بالإضافة إلى آثارها على السياسة المالية العامة وكالاتي:

اولا : المفاهيم

يعد السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة جانبا مهما من السياسة الاقتصادية الحكومية التي لها تأثير كبير على اقتصاد الدولة ورفاهية مواطنيها. لذلك لابد من التعرف على كل من هذه المفاهيم على حدة وكالاتي:

1- مفهوم السياسة المالية

يعد تنظيم الإيرادات والنفقات العامة للحكومة جانبا أساسيا من إدارة المالية العامة ويلعب دورا حاسما في أداء اقتصاد الدولة. والأداة الأساسية التي من خلالها تقوم الحكومات بتحقيق هذا التنظيم،

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للدخل العام للدولة، وتحديد أهميتها لتمويل الإنفاق الحكومي، والإنفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن السياسة المالية هي قيام السلطات العامة باستخدام إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم والقروض العامة. (الربيعي، 2013، ص 66)

السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات، ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كميا لحجم الإيرادات العامة، والإنفاق العام بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانياتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتنقه من عقائد. أو هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بقصد تحقيق أهداف محددة. (القاضي، 2014، ص 156)

يمكن تعريف السياسة المالية، بأنها مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة ان تطبقها في تحديد النفقات العامة، وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع اعبائها بين الافراد. (الدعيمي، 2010، ص 49)

من التعاريف السابقة تشير السياسة المالية إلى مجموعة الاستراتيجيات والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لإدارة شؤونها المالية وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يتم تحديد هذه السياسات عادة في الموازنة العامة وتتضمن قرارات تتعلق بالإنفاق العام والضرائب والاقتراض. تعد السياسة المالية أداة أساسية تستخدمها الحكومات للتأثير على البيئة الاقتصادية العامة.

2- السلع والخدمات العامة وتسعيها

تقدم الحكومة مجموعة متنوعة من السلع والخدمات العامة للجمهور سعياً وراء أهداف سياستها. هناك مجموعة من مصادر التمويل المحتملة لهذه الأنشطة الحكومية، بما في ذلك الضرائب العامة والرسوم والتراخيص والغرامات والائتات. إن الأسعار لا يستخدمها رواد الأعمال من القطاع الخاص فحسب، بل يستخدمها أيضاً السياسيون ومديرو المرافق العامة، لذلك يعد تقدير تكاليف الخدمات العامة وتسعيها أمراً أساسياً لتحقيق القيمة مقابل المال، وهو هدف مطلوب الآن من قبل معظم مؤسسات القطاع العام.

أ- مفهوم السلع والخدمات العامة

تعتبر السلع والخدمات العامة مكونات أساسية لمجتمع فعال، وعادة ما يتم توفيرها وتمويلها من قبل الحكومة. فيما يلي بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلع والخدمات العامة:

السلع العامة هي سلع استهلاكية يتمتع بها الجميع بشكل عام، ولا ينبغي أن يتسبب استهلاك هذه السلع في تقليلها أو طرحها. (Ostrom.V, and Ostrom, E, 2019, p.3-4)

تتميز المنافع العامة بخاصيتين، عدم الاستبعاد وعدم المنافسة، لكن إذا كانت السلعة غير قابلة للاستبعاد ولكنها منافسة، يعرف السلعة العامة بأنها سلعة مشتركة. أحد الأمثلة التقليدية هو مصايد الأسماك، حيث تكون الأسماك متنافسة (حيث يمكن لأي شخص الصيد في منطقة معينة، ولكن الإفراط في صيد الأسماك يمكن أن يستنزف أعداد الأسماك) ولكن يوجد فيها وصول مفتوح إلى البحر، ما لم يتم تطوير المؤسسات للتغلب على المشكلة، فإن النتيجة تؤدي الحوافز الاقتصادية إلى الإفراط في الصيد، حيث يفكر الأفراد في صيدهم دون النظر في الكيفية التي يؤدي بها ذلك إلى تقليص صيد الآخرين. (Banzhaf, 2014, p. 1446)، أما عندما يكون هناك إمكانية استبعاد الناس من فوائدها بتكلفة منخفضة من خلال فرض الرسوم ولكن استخدامها من قبل شخص لا ينتقص من استخدامها من قبل شخص آخر فتسمى سلع النادي⁽¹⁾

تستخدم مصطلح (الخدمات العامة) للإشارة إلى الخدمات التي ينظر إليها عموماً على أنها عوامل تمكين أساسية للمشاركة في المجتمع. على سبيل المثال، الحصول على المياه والطاقة، وكذلك الحصول على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. أو أنها تلك التي يتعين على الحكومة أن تكون بمثابة (مزود الملاذ الأخير)، أو اتخاذ الترتيبات التي تضمن استمراريتها، إذا تعرض تقديمها للخطر. (Dassiou, et al., 2016, p. 2)

يتم إنتاج السلع والخدمات العامة من قبل القطاع العام والوحدات الحكومية، والسلطات العامة، وما إلى ذلك وليس من قبل الشركات أو المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو الأسر أو الأفراد. السلع التي تنتجها هذه الكيانات والتي يمكن أن

يتمتع بها الجمهور يمكن أن تسمى (سلع اجتماعية). الخصائص المميزة للسلع العامة، هي أنها تنشأ من خلال الاختيار الجماعي (التصويت) ويتم دفع ثمنها بشكل جماعي (التمويل العام). (Seker, 2019, p. 5)

غالبا ما تنظر الحكومات، والمجتمعات التي تمثلها، إلى تحسين النتائج في الخدمات العامة على أنه مسؤولية عامة. تكمن مجموعة متنوعة من الأسباب وراء هذه المسؤولية، حجج اقتصاديات الرفاهية الاجتماعية لتدخل الحكومة، وأسباب الاقتصاد السياسي للتدخل في القطاعات الرئيسية، ومناشدات حقوق الإنسان الأساسية. تُظهر الحكومات مسؤوليتها من خلال تمويل وتسعير أو توفير أو تنظيم الخدمات التي تساهم في نتائج هذه الخدمات. (World development report, 2004, p. 32)

لذلك فإن الخصائص المميزة للسلع العامة هي، أنها تنشأ من خلال الاختيار الجماعي، ويتم دفع ثمنها بشكل جماعي، سيتعرض المجتمع لمشقة شديدة إذا لم يتم توفير هذه السلع والخدمات، وهذه الخصائص تجعل من الصعب على منتجي السوق بيع السلعة للمستهلكين الأفراد. إضافة إلى ذلك فإن هذه السلع أو الخدمات تعمل على تطوير البنية التحتية ومستوى المعيشة للبلد، لذلك تختلف السلع العامة عن السلع الخاصة.

ب- تسعير السلع والخدمات العامة

يعد توفير السلع والخدمات العامة موضوعًا مهما في الاقتصاد والسياسة العامة. ويعتمد تحديد تسعيرها على السياق المحدد والأهداف والفلسفة الاقتصادية والسياسية.

يمثل السعر من الناحية الاقتصادية بأنه القيمة النقدية أو السلعية أو الخدمية التي يجب التخلي عنها من أجل الحصول على السلعة المرغوبة. وهو في جوهره يتوجب تقديمها للحصول على السلع والخدمات المطلوبة في المقابل. تجدر الإشارة إلى أنه مع مرور الوقت، تم استخدام تسميات ومصطلحات مختلفة لتحل محل مصطلح السعر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، رسوم التفتيش، وأقساط التأمين، ومدفوعات الإيجار للسكن، ورسوم الاستخدام، والتعريفات الكمركية، والاستحقاقات الضريبية، والعمولات، والإيجارات. ، وغيرها. (ديب، 2020، ص 2)

نظرا لأن مؤسسات القطاع العام لها أهداف مالية، فهناك بالتالي حاجة إلى وجود سياسة تسعير لتحديد الأسعار التي سيتم بها بيع سلعها وخدماتها لعامة الناس. يدور الأداء المالي للمرافق العامة حول سياسة التسعير. تدور سياسة التسعير حول تحديد السعر المناسب الذي ستمكن المؤسسة من تحقيق هدفها المالي. يتعلق الأمر أيضا بالسعر الذي يجب أن يتم فرضه مقابل الخدمة، أو السلع التي توفرها المؤسسة. هناك عدد من العوامل تحدد أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومات. وهي تشمل الأهداف المالية و الأهداف السياسية، على سبيل المثال، قد تختار الحكومة دعم بعض الخدمات الأساسية لجعلها في متناول عامة السكان، حتى لو أدى ذلك إلى قيود الميزانية. يمكن أن تؤثر الإيرادات الحكومية والقدرة المالية على قرارات التسعير. قد تستخدم الحكومات آليات التسعير لتشجيع أو تثبيط سلوكيات معينة. على سبيل المثال، قد تقدم حوافز ضريبية أو تفرض ضرائب على سلع معينة لتقليل استهلاكها، أو التعديل في أسعار الرسوم الإدارية والرسوم المستخدم والغرامات المرورية، الخ. (I. egwakhide, and Terzungwe, 2012, p.219)

لا يرتبط مستوى ونوعية السلع والخدمات المقدمة للجمهور التي يتلقاها الفرد عادة بالمبلغ الذي يساهم به الفرد من خلال الضرائب أو المساهمات. اعتمادا على أحكام البرنامج، قد يضطر الفرد إلى دفع رسوم أو رسوم المستخدم و / أو يتعين عليه تقديم مساهمات محددة للوصول إلى خدمات معينة. على الرغم من هذه النقطة، لا تزال هذه المعاملات ذات طبيعة غير

تبادلية لأن حجم الذي يحصل عليه فرد أو مجموعة من الأفراد من المنافع لن يكون مساويا تقريبا لمبلغ أي رسوم أو مساهمات. (IFAC, 2010 ,p. 4)

حيث تكون الرسوم المفروضة هي الآلية الأساسية المستخدمة لتمويل الخدمة ولا تقيد الحكومة صراحة ربحية الخدمة لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية. تشمل الأمثلة خدمات الكهرباء أو الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان التي تشارك فيها الحكومة في تلك الصناعات. بالنسبة لهذه الأنواع من الخدمات، من المحتمل أن يكون هناك مقدمو خدمة فعليون أو محتملون للخدمة يعملون على الأساس التجاري نفسه في نفس الأسواق الاقتصادية في منافسة مع المزود الحكومي. السمة الوحيدة المهمة التي تميز عمل الحكومة في هذه الحالات هي أنها مملوكة للحكومة . (OECD , 2005 ,p.19)

يتأثر اختيار طريقة التسعير السلع والخدمات العامة في القطاع العام بالوضع المالي للحكومة ، وخصائص الصناعة المختلفة ، والوضع الاقتصادي للمستهلك ، والعرض والطلب ، وندرة الموارد ، وما إلى ذلك. طرق التسعير المختلفة لها اهتمامات مختلفة بالفوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية. (Zhang , 2017 ,p. 118)

بناء على المفاهيم السابقة، يتضمن تسعير السلع والخدمات العامة تحديد كيفية تعيين قيمة نقدية للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة أو الكيانات العامة الأخرى. غالبا ما تكون هذه مهمة معقدة ومتعددة الأوجه، تشير نماذج التسعير إلى الأساليب المنظمة أو المنهجيات المستخدمة لتحديد الأسعار المناسبة للسلع والخدمات العامة. يمكن أن تكون هذه النماذج اقتصادية أو مالية أو حتى اجتماعية بطبيعتها. يتم تسعير السلع والخدمات العامة وتوزيعها عن طريق مزيج من الاختيار السياسي كذلك الاختيار الاقتصادي. وما يخص في هذا البحث تسعير (فئات مختارة: ضريبة على الدخل والأرباح الرأسمالية، الرسوم الكمركية،عرفة الكهرباء ،رسوم خدمات الاسكان والتعمير).

ثانيا : نماذج تسعير السلع والخدمات العامة (2)

يقاس الناتج الحكومي بحجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للأفراد أو السكان عموما، إما مجانا أو بتكلفة رمزية. تم تصميم استراتيجيات التسعير لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الإيرادات الحكومية بهدف توفير الوصول العادل إلى السلع والخدمات العامة. يمكن أن يعتمد اختيار نماذج التسعير على عوامل مثل السياسة المالية للحكومة، والخدمة المحددة المقدمة، والأهداف المجتمعية لضمان الوصول إلى الخدمات لجميع المواطنين. وهناك أنواع عديدة من نماذج تسعير التي تعتمد عليها الحكومة وسيتم تناول عدد منها وكالاتي :

1-ضريبة الدخل والأرباح(3)

ضريبة الدخل وضريبة الأرباح هما نوعان مختلفان من الضرائب التي يتعين على الأفراد والشركات دفعها، ويتم تسعيرها بشكل مختلف بناء على عوامل مختلفة، فيما يلي نظرة عامة على كل منها:

ضريبة الدخل هي نوع من الضرائب التي تفرضها الحكومات على الأفراد والشركات بناء على دخلهم أو أرباحهم. تشمل الضرائب على دخل الفرد أو الأسرة، ومن الأمثلة على ذلك الدخل من العمل، وريادة الأعمال، والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك، بما في ذلك الضرائب التي يقتطعها أصحاب العمل، من أجل مثال على ضرائب الدفع عند الكسب. الضرائب على دخل مالكي الشركات الفردية و الضرائب على دخل أو أرباح الشركات و الضرائب على أرباح الحيازة. (European Union, 2013,p. 105)

ينظر الى ضريبة الدخل على نطاق واسع على أنه هيكل ضريبة الدخل الأساسي في المجتمعات المعاصرة ويعمل بمثابة الوسيلة الرئيسية لتوليد الإيرادات، ويشكل حجر الزاوية في السياسة المالية. ومع ذلك، فإن القواعد، ومعدلات الضرائب، والأطر التنظيمية يمكن أن تظهر تباينات كبيرة بين الدول والمناطق. غالباً ما تحتفظ الاقتصادات النامية بأنظمة ضريبة دخل أقل تعقيداً مع شرائح ضريبية أقل مقارنة بنظيراتها المتقدمة. وفي بعض الحالات، قد يتم فرض معدل ضريبة ثابت وموحد على جميع مستويات الدخل. (الاعسر، 2016، ص 149)

بناء على المفاهيم السابقة تعد الضرائب جانباً أساسياً من جوانب السياسة المالية للدولة، وغالباً ما تستخدمها الحكومات كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة. يمكن أن تتأثر السياسات الضريبية بالإيديولوجيات السياسية والرأي العام. قد تختلف وجهات نظر الحكومات المختلفة حول الضرائب ودورها في المجتمع. يمكن تعديل معدلات الضرائب وفقاً لذلك لتوليد إيرادات كافية لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية والنفقات الحكومية الأخرى. يمكن أن تختلف معدلات ضريبة الدخل للأفراد والشركات بشكل كبير من بلد إلى آخر. كما أنها عرضة للتغيير بسبب عوامل اقتصادية وتشريعية مختلفة.

2- الرسوم الكمركية⁽⁴⁾

تعتبر الرسوم الكمركية، إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتنظيم التجارة الدولية وتوليد الإيرادات، فيما يلي المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالرسوم الكمركية:

تعتمد الحكومات مجموع الوسائل والاجراءات لتنظيم حركة مبادلتها مع الخارج. وتساهم إدارة الكمارك في تحديد تلك السياسة بما يستجيب للتوجهات العامة للحكومة، كما تتحمل مسؤولية مختلف المهام المنوطة بها، وهي بذلك تشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وتستهدف السياسة الكمركية، من خلال القوانين والانظمة، تحقيق عدة غايات اهمها حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستهلك وتحقيق العدالة الجبائية بين مختلف الفاعلين. (منظمة برلمانين عرب ضد الفساد، 2011، ص 32)

تعددت آراء الكتاب بخصوص تعريف الضريبة الكمركية، يرى البعض أنها ضرائب مفروضة على الصادرات والواردات، بينما يرى البعض الآخر أنها رسوم كمركية مفروضة على استيراد السلع الاستهلاكية أو المواد الخام والمواد الأولية اللازمة للإنتاج. بخلاف الرسوم المفروضة على السلع الاستثمارية، وتعتبرها فئة أخرى رسوما كمركية مفروضة على البضائع والأموال المستوردة أو المصدرة مقابل الخدمات التي تقدمها الحكومة للمستفيدين. وهناك من يعتقد أن مصطلح (التعريف الكمركية) يشير إلى الرسوم الكمركية المفروضة على كل سلعة والقانون الصادر بفرضها. يمكن فرض الضريبة الكمركية على البضائع التي تمر عبر منطقة كمركية إلى دولة ثالثة، وفي هذه الحالة يطلق عليها رسوم عبور أو على البضائع المصدرة من دول إلى الخارج، والتي تسمى رسوم التصدير والضرائب الكمركية. إما أنها نوعية مفروضة على نوع السلعة وتحسب على وحدة واحدة (متر أو طن) أو تفرض القيمة كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، أو أنها مكونة من كلا النوعين وتسمى رسوم مركبة. (المستوفي، و نور الله، 2015، ص 111)

يتم فرض هذه الرسوم عادة كنسبة مئوية من القيمة المعلنة للبضائع المستوردة أو كمبلغ محدد لكل وحدة من السلعة المستوردة كالآتي:

1) السعر القيمي

ويتمثل في صورة نسبة مئوية من قيمة الوعاء بعد تقديره بالنقود وتطبق الاسعار القيمية على الضرائب المباشرة غالباً كالضرائب على الدخل ورأس المال، وان حصيلتها تتغير لمجرد تغير اثمان السلع التي تفرض عليها

2) السعر النوعي

يتمثل في صورة مبلغ نقدي معين على كل وحدة (كمية) من وعاء الضريبة وقد تكون هذه الوحدة وزنا او حجما او مساحة ..الخ، وتطبق الاسعار النوعية غالبا على الضرائب غير المباشرة كالضرائب الكمركية وضرائب الاستهلاك . (السامرائي، و العبيدي ، 2013، ص 28)

عادة ما تنشر السلطات الكمركية المعدلات والقوانين المحددة التي تحكم الرسوم الكمركية ويمكن أن تخضع للتغيير بمرور الوقت مع تطور السياسات الحكومية.

3-تعرفة الكهرباء

تعتبر الكهرباء منفعة عامة بسبب العديد من الخصائص الرئيسية التي تجعلها ضرورية للمجتمع الحديث والاقتصاد. يجب تسعيرها لتغطية تكاليف الإنتاج والتوزيع ولضمان إمداداتها الموثوقة للمستهلكين:

ينطوي التعامل مع الكهرباء على أنها منفعة عامة على هدف ضمان حصول الجميع على الكهرباء. تسعى الحكومات والهيئات التنظيمية إلى جعل الكهرباء في متناول جميع المواطنين، بغض النظر عن مستويات دخلهم أو موقعهم الجغرافي. في العديد من البلدان، تلعب الحكومة دورا مركزيا في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها. غالبا ما تكون هذه المشاركة مدفوعة بالرغبة في ضمان الوصول العادل، وتعزيز القدرة على تحمل التكاليف ، والحفاظ على الموثوقية . (Blimpo and Cosgrove, 2019, p.6)

تنعكس التغيرات في تسعير الكهرباء على تكاليف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تؤثر اليات أسعار الكهرباء أيضا على الأسر. من خلال تقييم الآثار المحتملة لتسعير وقت الاستخدام على المنازل والاقتصاد الأوسع، توفر أنظمة التسعير والإمداد بالكهرباء الفريدة فرصة لتعديل أسعار الكهرباء، مما يحافظ في النهاية على تنمية اقتصادية سليمة ومستوى سعر عام مستقر. في الوقت الحاضر ، أصبح تعديل أسعار الكهرباء وسيلة أساسية للحكومات لتوجيه إعادة الهيكلة الصناعية وتعزيز النمو الاقتصادي. ستساعد مقارنة الاستجابات الاقتصادية بالسياسات المختلفة في فهم الآلية التي تلعب فيها سياسة أسعار الكهرباء دورا وأين يمكن تحسين سياسة الأسعار الحالية بسبب وجود تكلفة اقتصادية عالية للتدخل في سوق الكهرباء ، حيث إنه سيجبر الحكومة على دفع إعانات باهظة الثمن للحفاظ على أسعار الكهرباء عند مستويات منخفضة نسبيا. (Xu, et al., 2022 ,p.1-3)

يجب أن يلبي تصميم تعرفه الكهرباء هدفين رئيسيين، بما في ذلك، جمع الأموال اللازمة لدفع تكاليف الأنشطة بالإضافة إلى إرسال الإشارات الاقتصادية الصحيحة إلى كل عميل لتفضيل الوضع الاجتماعي الأمثل الاستخدام الاقتصادي للكهرباء. أكدت الأدبيات على المبادئ التنظيمية النظرية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تصميم التعريفات. وهي تشمل، الاستدامة الاقتصادية أو كفاية الإيرادات، والإنصاف أو عدم التمييز ، والكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد . (Mburamatare, et al., 2022, p.261)

4- رخصة البناء (خدمات الاسكان والتعمير)

يخدم تصريح البناء، العديد من الأغراض الحاسمة في عملية البناء والتطوير. فيما يلي بعض المفاهيم و الأسباب التي تجعل تراخيص البناء مهمة:

رخصة البناء هي القرار الإداري الصادر من سلطة مختصة قانوناً، تمنح بمقتضاه الحق للشخص (طبيعياً أو معنوياً) بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد قانون العمران . (الزين، 2005، ص 4)

تشكل تراخيص البناء عنصراً فعالاً وبارزاً في المجال العمراني باعتبارها المستند الأصلي والرئيسي لضمان احترام القواعد الخاصة بالبناء على الأراضي المعدة للبناء، وكذلك أنه عبارة عن أحد الإجراءات الوقائية التي تتضمن ماهية المبنى المرخص به وبيان الغرض منه سكني أم خدمي أم تجاري، يتمثل الدور الأساسي لرخصة البناء في أنها تسمح لطالب الترخيص قانوناً وتمكنه من إقامة المباني التي يرغب في تشيدها أو التعديلات وأعمال التوسيع والتدعيم الأساسية التي يريد إدخالها على العقار المبنى، ويترتب على القرار الصادر بمنح الترخيص حقوقاً من على الإدارة المساس بها دون تبعات قانونية . (مشعل، 2021، ص2247)

تؤثر مجموعة واسعة من تعليمات الحكومة المحلية على مقدار وموقع وشكل التطوير السكني، ان التنظيم له التأثير الوحيد الأكثر أهمية على توفير المنازل. في المقابل، يبدو أن قطاع بناء المنازل يتطلب تكلفة منخفضة نسبياً للدخول. يستنكر العديد من صانعي السياسة تنظيم عرض الإسكان باعتباره عائداً أمام ملكية المنازل لأنه يرفع أسعار المساكن. ومع ذلك، فإن نظريات التنظيم البسيطة يمكن أن تتنبأ بزيادات متناسبة في أسعار المساكن والإيجارات، مما يترك حوافز ملكية المنازل دون تغيير. قد يعزز التنظيم ملكية المنازل إذا قلل من احتمالية التطوير القريب الذي قد يؤثر سلباً على أسعار المنازل المحلية. وتأثير التنظيم على نفقات التجديد لأنه قد يشجع الأسر على البقاء في منازلهم وكذلك البقاء في المنزل الحالي بدلاً من التداول في منزل مبني حديثاً، وتأثيرات التنظيم على الوصول إلى الائتمان عن طريق رفع أسعار المساكن وبالتالي تعزيز ثروة مالكي المنازل. (Gyorko and Molloy, 2014, p.1-65)

فيما يتعلق بالتسعير، عادة ما تأتي تراخيص البناء مع الرسوم المرتبطة بها، وتختلف التكلفة حسب الموقع ونوع المشروع وقيمه المقدرة. تساعد هذه الرسوم في تغطية التكاليف الإدارية وتكاليف التفتيش التي تتكبدتها الحكومة المحلية. يتم تحديد أسعار التصاريح من قبل إدارة البناء المحلية أو وكالة التصاريح،

المبحث الثاني

تحليل تجربة دولة مصر في الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة

تعاني المالية العامة للحكومة المصرية من عجز شبه دائم. (العبيدي، 2021، ص167) فإنها تواجه تحدي معالجة هذه المشكلة باستخدام أدوات مختلفة، تمتلك الحكومة المصرية ثلاث أدوات تحت تصرفها، الاقتراض الداخلي والخارجي، والتشفير وتعطيل الخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية، أو إعادة تسعير السلع والخدمات العامة، وهذا يعني تعديل الأسعار التي تقدم بها الحكومة السلع والخدمات الأساسية للجمهور، بهدف تحقيق إيرادات إضافية. ولذلك يتم التركيز في هذا البحث على الية تسعير السلع والخدمات العامة ومدى ربطها بالسياسة المالية للحكومة المصرية وإلى أي مدى يؤدي ذلك إلى الحصول على حجم معين من الإيرادات العامة من أجل تغطية النفقات العامة، كذلك تحليل النتائج الاقتصادية والمنافع الاجتماعية من خلال المؤشرات الخاصة بتلك السلع والخدمات العامة، من خلال المحاور الآتية :

اولا : واقع السياسة المالية في مصر

تتشكل السياسة المالية للحكومة المصرية من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ، وعائدات الضرائب والرسوم ، وهيكلها الاقتصادي الفريد الذي لا يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري يمكن أن يخضع لعوامل داخلية وخارجية مختلفة ، وقد تتكيف السياسة المالية للحكومة وفقا لذلك لمواجهة التحديات والأهداف الاقتصادية للبلاد وكالاتي:

1-تحليل واقع السياسة المالية في مصر

يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة المالية في مصر ضمن إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الموضوعة في تحقيق الرقابة المالية وإحداث انخفاض في معدلات العجز والدين العام. و ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات.

شهدت مصر مرحلة عصيبة من تاريخها للفترة من سنة 2011 حتى سنة 2014، ترجع أساسا إلى سلسلة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بلغت ذروتها في احتجاجات واسعة النطاق واضطراب سياسي وعدم استقرار واثرت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أدى ذلك إلى تزايد حجم الاختلالات الهيكلية وعدم استقرار السياسات المالية نتيجة تعاقب الحكومات خلال تلك الفترة، وفي ظل الضغوط الاجتماعية وتزايد المطالبات الخاصة فيما يتعلق بزيادة الأجور واعداد المعينين بالوظائف العامة تم اخذ من مجموعة من القرارات التي تكبد الاقتصاد تكلفتها، وتزايدت حجم الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة وقد حقق إجمالي النفقات العامة معدل نمو خلال تلك الفترة بنسبة 17.8 % في المتوسط في الوقت الذي نمت فيه الإيرادات بنسبة 14.8% في المتوسط . (وزارة المالية المصري، 2020، ص 4)

مما دفع الحكومة لاتباع حزمة من الاجراءات التصحيحية في بداية سنة 2012 وذلك من خلال اعلان السلطات المالية عن اعتماد اجراءات تقشفية للحد من نمو الانفاق العام وعجز الموازنة وتحسين التمويل الحكومي من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة، كذلك حاولت الحكومة هذه الاجراءات ايضا منذ سنة 2016 من اجل الحفاظ على فائض اولي في الموازنة بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإيرادات الضريبية⁽⁵⁾ وتنمية وتنويع الإيرادات غير الضريبية، وخفض النفقات الأولية عبر تقليص الدعم مع رفع اسعار الطاقة لتحقيق استرداد كامل تكلفة الوقود بحلول 2019، مع الغاء دعم الكهرباء على مدى خمسة سنوات و زيادة التخصيصات المالية للاستثمارات ودعم الصادرات والبنية التحتية . (حجاج، 2022، ص 62)

لم تكن السياسة المالية لخفض الدين العام في مصر كافية إلى مستوى مناسب، حيث وصل الدين العام إلى مستوى غير مستقر في سنة 2017 ، وسجل 103.1 % من الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من انخفاض هذه النسبة إلى 92.5 % في سنة 2018. يعكس هذا المستوى الحرج للديون اختلالات الاقتصاد الكلي والمالية طويلة الأمد ، والاستخدام غير الكافي للأدوات التقليدية للتعامل مع اختلال التوازن في المالية العامة وتوازن الديون من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي وقد أثر على الزيادة المستقبلية في خدمة الدين ، ومنذ ذلك الحين، نمت مدفوعات الفوائد من حوالي 15 % من إجمالي مصروفات الموازنة في 2009 إلى 35.2 % في سنة 2018. (Abdu , 2019,p. 131)

ا- تحليل هيكل الإيرادات العامة وتطورها للفترة (2010-2019)

تتمثل مصادر الإيرادات العامة بالموازنة لحكومة مصر من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية ويمكن توضيح تطور الإيرادات العامة في الجدول التالي :

جدول (1) المكونات الرئيسة للإيرادات غير النقدية في مصر للفترة (2010 - 2019)

مليار جنيه

المؤشر السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات الضريبية										
ضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	76,618	89,593	91,245	117,762	120,925	129,818	144,743	166,897	207,230	250,080
ضريبة العقار	8,770	9,452	13,089	16,453	18,761	21,107	27,990	36,539	51,410	58,907
ضريبة على السلع والخدمات	67,095	76,068	84,594	92,924	91,867	122,930	140,525	208,624	294,257	350,576
الضريبة على التجارة الدولية	14,702	13,858	14,788	16,771	17,673	21,867	28,091	34,255	37,908	42,020
ضرائب أخرى	3,309	3,102	3,694	7,208	11,062	10,235	10,966	15,691	38,497	34,538
المنح										
المنح	43,333	2,287	10,104	5,208	95,856	25,437	3,543	17,683	3,194	2,609
الإيرادات الأخرى										
دخل الملكية	54,571	41,188	55,979	56,494	56,990	81,463	69,452	91,141	69,116	70,354
مبيعات السلع والخدمات	17,212	17,405	17,819	22,733	28,499	26,457	29,052	38,058	51,433	53,565
الغرامات والجزاءات والمصادرات	421	640	519	479	546	842	1,381	1,968	1,012	1,527

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) ، المجلد(12)، عدد(2) في 2016.

<https://mof.gov.eg/ar> على الموقع : عدد (2) في 2019.2- International Monetary Fund, Data for the years (2010-2019), Government finance statistics, breakdown of revenues for the Egyptian government Available at: <https://www.imf.org/en/Data>

يلاحظ من الجدول (1) بأنه ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة 100% تقريبا من سنة 2015 الى سنة 2019 كما زادت حصيلة ضريبة على السلع والخدمات⁽³⁾ بنسبة 200% ، وارتفعت حصيلة الضرائب العقارية بنسبة حوالي 200%، وحقت حصيلة إيرادات الضريبة الكمركية زيادة كبيرة تقترب من 100% خلال نفس الفترة والسبب في ذلك يعود الى اصلاح السياسة الضريبية في مصر. بلغت الإيرادات الأخرى 125,446 مليون جنيه في سنة 2019 بمعدل نمو 45.8% مقارنة بسنة 2014.

شهدت حكومة مصر تغيرات ملحوظة في إيراداتها العامة على مر السنين. يتم توليد الإيرادات العامة للحكومة من المصادر المختلفة . يمكن أن تختلف الأرقام والنسب المئوية المحددة لهذه الإيرادات بمرور الوقت بسبب عدة عوامل (الظروف الاقتصادية، السياسة والتشريعات الضريبية، السياسات والأولويات الحكومية، العوامل الاجتماعية والديموغرافية، في الجدول الاتي نظرة عامة على تطور الإيرادات العامة في مصر :

جدول (2) تطور الإيرادات العامة في مصر للفترة (2010-2019) مليار جنيه

المؤشر/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات العامة	268,114	265,286	303,622	350,322	456,788	465,241	491,488	659,184	821,134	941,910
% النمو (1)		1.0-	14.4	15.3	30.3	1.8	5.6	34.1	24.5	14.7
الإيرادات النفطية	30,056	23,452	16,256	85,228	72,975	36,456	31,044	6,834	30,155	53,392
% من الإيرادات العامة (2)	11.2	8.8	5.3	24.3	15.9	7.8	6.3	1.0	3.6	5.6
% النمو (3)		21.9-	30.6-	424.2	14.3-	50.0-	14.8-	77.9-	341.2	77.0
الإيرادات الضريبية	170,494	192,072	207,410	251,119	260,289	305,957	352,315	462,007	629,302	736,121
% من الإيرادات العامة (4)	63.5	72.4	68.3	71.6	56.9	65.7	71.6	70.0	76.6	78.1
النمو % (5)		12.6	7.9	21.0	3.6	17.5	15.1	31.1	36.2	16.9
المنح	4,333	2,287	10,104	5,208	95,856	25,437	3,543	17,683	3,194	2,609
% من الإيرادات العامة (6)	1.6	0.8	3.3	1.4	20.9	5.4	0.7	2.6	0.3	0.2
النمو % (7)		47.2-	341.8	4.8-	1740.5	73.4-	86.0-	399.0	81.9-	18.3-
الإيرادات الأخرى *	63,231	47,475	69,852	8,767	27,668	97,391	104,586	172,660	158,483	149,788
% من الإيرادات العامة (8)	23.5	17.8	23.0	2.5	6.0	20.9	21.2	26.1	19.3	15.9
% النمو (9)		24.9-	47.1	87.4-	215.5	251.9	7.3	65.0	8.2-	5.4-

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- 1- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2019-2010) ، المجلد(12)،عد(2) في 2016. والمجلد(18)، عدد (2) في 2019. على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>
- 2- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الاداء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (2021-2018)، على الموقع :
[/https://www.capmas.gov.eg](https://www.capmas.gov.eg)
- 3- صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي ،البيانات الاحصائية للفترة (2019-2010) على الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar>
- 4- الملاحظة (*) : الإيرادات الأخرى تشمل، الدخل من الممتلكات (فوائد – أرباح الأسهم – الإيجارات)، بيع البضائع والخدمات (تشمل الرسوم الإدارية)، والمخالفات والغرامات والإيرادات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر، والجدير بالذكر أن هذه الإيرادات لا تشمل تحويلات أرباح شركات النفط الوطنية إلى صناديق الثروة السيادية، كما أنها لا تشمل دخل الاستثمار الحكومي
- 5- الاعمدة (1-9) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة الأخرى،

ثانيا : الية تحديد تسعير السلع والخدمات العامة

يساهم الحكومة المصرية بتوفير السلع والخدمات العامة للمواطنين، وتحصيل الإيرادات منها وإدارة النفقات. يتم تحديد هيكل التسعير السلع والخدمات العامة في مصر، من قبل اللجان الحكومية، وهي عملية تتميز باجتماعات دورية، ضمن الوزارات الحكومية، عادة على أساس سنوي أو استجابة لظروف معينة. على سبيل المثال، قد يتم عقد مثل هذه الاجتماعات عندما تكون هناك حاجة لتعديل معدلات الضرائب أو تعديل الرسوم والتعريفات، إما بالزيادة أو النقصان خلال نفس السنة المالية، تجدر الإشارة إلى أن هذه اللجان في مختلف الوزارات، تعتمد بشكل كبير على البيانات السابقة المتعلقة بتدفق الإيرادات العامة وتحصيلها، وقد يكون بسبب الاتجاهات السياسية وأهداف السياسة للحكومة التي تشكل دورا محوريا في تشكيل إطار التسعير، أو توليد الإيرادات أو الوضع الاقتصادي أو المنافع العامة أو الاعتبارات القانونية.

لذلك يصبح من الضروري التأكد من الأساس العلمي وراء التعديلات في الأسعار، من خلال تحديدها اثناء صياغة السياسة المالية، وبشكل أكثر تحديدا الوزارة المالية، بالإضافة إلى ذلك للوصول إلى معرفة هل تم استخدام بيانات السنوات السابقة عن الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات، من أجل زيادة الإيرادات غير النفطية لتغطية النفقات المقدرة. في ضوء هذه الاعتبارات ومع الهدف الشامل المتمثل في التأكد من توافق قرارات التسعير مع المبادئ الشاملة للسياسة المالية العامة، لقد استلزم غياب المؤشرات ومصادر البيانات المتاحة بسهولة، من اعتماد منهج بحثي شامل ومنظم. تضمنت العملية تحقيقاً شاملاً واستكشافاً وتفسيراً للعناصر المتعددة الأوجه الكامنة في هيكل التسعير للفئات المتنوعة، من السلع والخدمات العامة. كذلك، تم إجراء فحص متعمق للتشريعات والتوجيهات ذات الصلة، لاستخلاص رؤية قيمة حول الديناميكيات التي تحكم تقلبات الأسعار. سيتم توجيه الاهتمام نحو تحليل مركز لفئات محددة من أسعار السلع والخدمات العامة، والتي تم تحديدها على النحو التالي:

1-الية تحديد تسعير ضريبة على الدخل والارباح

يعد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 الأساس الأول للإصلاح الضريبي في مصر وقد تعرض هذا القانون لعدد من التعديلات منذ صدوره حتى سنة 2019 وقد بلغت هذه التعديلات والقرارات أكثر من ثلاثين تقدير وقرار وزاري، وهناك العديد من الأسباب التي تستدعي إجراء هذه التعديلات، حيث تمثلت أهم هذه الأسباب في زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة سواء باستحداث ضرائب جديدة أو رفع الشرائح الحالية أو بتخفيض الضريبة مع توسع القاعدة الضريبية أو إجراء بعض التعديلات بغرض تشجيع بعض الصناعات أو دعم الاستثمار والتصدير وغيرها. (الشباسي، 2021، ص 3-20)

صدرت بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل في سنة 2014 وفرض ضريبة جديدة على الأرباح الرأسمالية وتوزيع الأرباح، إضافة إلى توحيد سعر الضريبة على الشركات عند حد أقصى 22.5 % بدلا من 25 % و 10% في المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مع إلغاء الضريبة الاستثنائية التي تم فرضها في سنة 2015 بشريحة إضافية 5% على الأرباح الإضافية التي تتعدى مليون جنيه وكذلك على ضريبة الأفراد للدخول التي تتعدى مليون جنيه. مع التطور في مختلف النواحي الاقتصادية في مصر سنة 2015 اتجهت الحكومة نحو العمل على زيادة الحصيلة الضريبية عن طريق تغيير أسعار الضريبة سعيا منها لإيجاد حلول للالتزامات المالية والاقتصادية وتحقيق المواءمة بين هدف الحصول على الضريبة وتخفيف العبء الضريبي. (رزق، 2018، ص 17)

حددت الحكومة بالنسبة لضريبة على ارباح الشركات حتى سنة 2011 الحد الأقصى بنسبة 20٪ لجذب الكثير من الشركات للدفع، لكن هذه الاستراتيجية لم تنجح خاصة بعد ثورة 2011. لذلك قررت الحكومة في سنة 2012 زيادة معدل الضرائب لتصل إلى 25٪ كحد أقصى، لكن هذه الإستراتيجية لم تستمر لفترة طويلة. في سنة 2015، قررت الحكومة تحقيق توازن في الحد الأقصى لمعدل ضريبة الشركات ليصل إلى 22.5٪ وينطبق هذا المعدل على جميع الأنشطة باستثناء شركات النفط التي تخضع أرباحها للضريبة بنسبة 40.55٪. بالإضافة إلى ذلك، تخضع أرباح هيئة قناة السويس وهيئة البترول والبنك المركزي المصري للضريبة بنسبة 40٪ (Ahmed,2021,p.28). الجدول (5) يبين المؤشرات الرئيسة المختلفة لاعتماد معدل ضريبة الشركات في مصر وكالاتي :

جدول (3) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير ضريبة الدخل على ارباح الشركات في مصر للفترة (2019-2011)

المؤشر / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إيرادات مالية (مليون جنيه)	70,538	69,550	91,531	89,512	91,603	102,387	115,883	142,652	162,775
الاستثمار الاجنبي المباشر % من GDP	0.9	1.5	1.5	1.3	1.9	2.1	3.4	3.1	2.7
الاستثمار المحلي	0.3-	10.1	1.5-	9.9	20.2	16.7	30.1	39.5	31.1
إجمالي الدين العام الخارجى (مليون دولار)	34,906	34,385	43,233	46,068	48,063	55,764	79,033	92,644	108,699

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2019-2010) ، المجلد(12)، عدد(2) في 2016. والمجلد(18)، عدد (2) في 2019.

على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>

2- جمهورية مصر العربية، البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية للفترة (2019-2011)، على الموقع :

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>

يلاحظ من الجدول بان الحكومة اعتمد على المؤشرات الرئيسية عند تحديد تسعير ضريبة الدخل على ارباح الشركات ومن هذه المؤشرات الإيرادات المحصلة منها حيث بلغ متوسط هذه الإيرادات 104,037 مليار جنيه خلال فترة (2011-2019)، وكانت نسبة الاستثمار المباشر من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط 2.0%، وكان متوسط معدل نمو الاستثمار المحلي 17.3% وكان متوسط معدل إجمالي الدين العام الخارجي 60.3% خلال نفس الفترة

3- الية تحديد تسعير الرسوم الكمركية

نفذت الحكومة المصرية سلسلة من التغييرات في سياستها التعريفية منذ آخر مراجعة لسياستها التجارية في سنة 2005 . أجرت الحكومة المصرية قبل سنة 2011 ، تغييرات كبيرة على نظام التعرفة من خلال تخفيضات التعريفات. ومع ذلك ، تم عكس هذه السياسة في أعقاب ثورة 2011 ، حيث بدأت مصر في مواجهة تحديات اقتصادية بما في ذلك التوسع من العجز التجاري. أعلن المرسوم الرئاسي رقم 2013/184 ، عن تغييرات في الرسوم الكمركية ، والتي تتكون أساسا من معدلات أعلى على مجموعة واسعة من المنتجات. تبع هذا المرسوم ثلاثة تعديلات إضافية ، وهي المرسوم الرئاسي رقم 2015/69 ، والرسوم الرئاسي رقم 2016/25 ، بموجبه رفع تعريفات الاستيراد على مجموعة واسعة من المنتجات ، والرسوم الرئاسي رقم 2016/538 حيث زاد بموجبه التعريفات بنسبة تصل إلى 60% على بعض البنود ، والتي تمت تغطية بعضها بالفعل في المرسوم السابق. زادت هذه المراسيم بشكل عام من تعريفية الاستيراد على عدد كبير من السلع بشكل أساسي للمنتجات غير الزراعية ، وخفضت المعدلات على عدد صغير من البنود. أدخل القانون رقم 2016/538 ثلاثة مستويات جديدة للرسوم الكمركية إلى جدول التعريفات لسنة 2017 ، وهي 45% و 50% و 60% . العناصر المتأثرة هي بشكل أساسي المنتجات غير الزراعية مثل الآلات والأجهزة الميكانيكية والآلات والمعدات الكهربائية والأثاث . (WTO , 2018 , p. 47-49)

تعتمد التعرفة المصرية لسنة 2017 على ورقة 2012 من النظام المنسق لوصف وترميز السلع⁽⁵⁾. حيث فرضت حوالي 66% من جميع التعريفات معدلات 10% أو أقل في سنة 2017 ، وتم تطبيق معاملة معفاة من الرسوم الكمركية على 11.1% من بنود التعريفات. كانت حصة الخطوط المعفاة من الرسوم الكمركية في سنة 2017 ضعف ما كانت عليه في سنة 2005 ، نتيجة لإلغاء الرسوم على بعض المنتجات الزراعية المدرجة في النظام المنسق (الحبوب) ، و (البذور الزيتية) ، و (الصمغ ، الخضروات الأخرى العصارا والمستخلصات) ، و (الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية). ومع ذلك، كانت هناك بعض الذروات التعريفية حوالي 0.3% من خطوط التعريفات الكمركية ، المقابلة للمشروبات الكحولية والمشروبات الروحية ، خضعت لمعدلات تبلغ 600% ، أو 1200% ، أو 1800% ، أو 3000% . كما تفرض رسوما خاصة بالمنتج بقيمة 150 جنيها مصرية للكيلوغرام الصافي ، أي ما يعادل 211% ، على واردات منتجات التبغ . (WTO, 2018 , p. 49)

يتأثر تسعير الرسوم الكمركية في مصر بعدة مؤشرات الاقتصادية والسياسات الحكومية، يمكن أن تختلف هذه السياسات حسب المناخ السياسي، والأهداف الاقتصادية طويلة المدى للحكومة، وموقفها من التجارة الدولية. وايضا الاتجاهات العالمية. وهي مصممة عادة لحماية الصناعات المحلية وتنظيم التجارة وتوليد الإيرادات للحكومة . كما في الجدول الاتي :

جدول (4) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير الرسوم الكمركية في مصر للفترة (2011-2019)

المؤشر/ السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
---------------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

8.2-	10.4-	13.4-	9.5-	8.4-	8.4-	6.3-	7.9-	4.1-	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (% من GDP)
4.2	3.9	4.8	4.2	4.2	4.0	4.1	4.0	4.1	شدة المنافسة المحلية (7-1)*
4.1	5.1	5.1	5.1	5.0	4.7	4.8	4.7	4.7	مؤشر حجم السوق المحلي (1-7)
5.3	4.9	5.0	5.0	5.1	4.9	5.0	4.9	5.0	مؤشر حجم السوق الاجنبي (1-7)
14.4	16.2	14.9	13.6	14.0	16.0	17.7	15.2	14.7	% الرسوم من تعريفات التجارة

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- 1- World Economic Forum, Global Competitiveness Reports for the years (2011-2019), Country/economic features of the State of Egypt. Available on the website : <https://www.weforum.org/>
- 2- World Bank, annual data for the Arab Republic of Egypt for the period (2011-2019) on the website : <https://data.albankaldawli.org/>

3- الملاحظة (*): تتراوح المستويات في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) من 1 إلى 7 ، حيث تمثل 7 أعلى درجة. تمثل هذه المستويات مراحل مختلفة من القدرة التنافسية وترتبط بخصائص محددة و تساعد هذه المستويات في توفير إطار عمل لفهم موقف الدولة والتقدم من حيث القدرة التنافسية ، وتعكس التطور العام لاقتصاد البلد وقدرته على الابتكار ونمو الإنتاجية.

يبين الجدول (6) الية تحديد تسعير الرسوم الكمركية من قبل حكومة مصر وذلك بالاعتماد على المؤشرات الرئيسة ومن هذه المؤشرات الرصيد الخارجي للسلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ متوسط هذه المساهمة بنسبة 8.5% في الفترة (2011-2019) ومن اجل الوصول الى السوق والحفاظ على المركز في التنافسية العالمية حيث كان متوسط قيمة مؤشر شدة المنافسة المحلية بنسبة 4.1% عند المستوى (7-1)، اما مؤشر حجم السوق الاجنبي فكان متوسط القيمة بنسبة 5.0% عند المستوى (7-1)، كان متوسط قيمة نسبة الرسوم من التعريفات التجارية 15.1 % ، كان متوسط مؤشر حجم السوق المحلي 4.8% عند المستوى (7-1) للفترة نفسها .

3-الية تحديد تعرفه الكهرباء

تعتبر الشركة القابضة لكهرباء مصر (EEHC)⁽⁶⁾ ، هي المسئولة عن جميع محطات التوليد ، النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. يعتبر قانون الكهرباء رقم 87 لسنة 2015 باعتماد القواعد والاسس التي وضعها جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك الاساس بشأن تعريفه بيع الكهرباء في مصر. وقد صدرت اللائحة التنفيذية رقم 203 لسنة 2016 لهذا القانون والذي يهدف إلى تأسيس إطار عمل واسع لتحرير سوق الكهرباء جزئيا من خلال إدخال بعض المنافسة في محاولة للاستحواذ

في جميع أنحاء البلاد بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي ومحطات الطاقة وشبكات التوزيع غير الفعالة بالإضافة إلى بطء نمو الاستثمار في قطاع الكهرباء. يقوم مجلس الوزراء في السابق بأقرار أي زيادة في اسعار الكهرباء.

حسب تقارير السنوية لشركة القابضة لكهرباء مصر، كان اسعار بيع الطاقة الكهربائية المطبقة اعتبارا من سنة 2014 الى سنة 2015 في المتوسط 32.7 ك. و. س / شهر، وللمحلات التجارية 58.8 ك. و. س/ شهر. كان اسعار بيع الطاقة الكهربائية المطبقة اعتبارا من سنة 2017 للاستخدامات المنزلية 48.2 وللمحلات التجارية 74 قرش/ك. و. س على التوالي. حسب خطة تطوير تعريفة سعر بيع الكهرباء خلال سنة 2019 على الجهود المختلفة كان متوسط التعريفة (104,7 قرش/ك. و. س) بنسبة الزيادة بها 26% عن سنة 2018. حيث كان متوسط الاستهلاك الشهري من الشرائح من 50 الى 350 (ك. و. س) في سنة 2018، وكان اجمالي قيمة التعرفة المطبقة 74.5 (جنية/شهر) في المتوسط . كان إجمالي قيمة التعرفة عن سنة 2019 لنفس الفئات الاستهلاكية من القطاع المنزلي في المتوسط 96.1 بقيمة الزيادة في التعرفة 21.6 (جنية/شهر). الشركة القابضة لكهرباء مصر، 2019، 2014)

تعتمد التغييرات المحددة في آلية تسعير الكهرباء في مصر على تفاعل المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم وتقلبات أسعار العملات والنمو الاقتصادي و أسعار الوقود النمو السكاني و السياسات الحكومة. ،قد تقوم دول مثل مصر بتكييف آليات التسعير الخاصة بها لتتماشى مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية لتحديد على تعرفه الكهرباء في مصر:

جدول (5) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير تعرفه الكهرباء في مصر للفترة (2019-2011)

المؤشر / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ، ppp (بالدولار الدولي الحالي)	9,440	10,840	10,930	10,640	11,310	11,040	10,800	11,350	11,810
الطلب على الكهرباء (GW/H)	126,934	135,838	140,918	143,585	146,645	156,300	151,606	157,610	151,908
النمو الاقتصادي	1.8	2.2	2.2	2.9	4.4	4.3	4.2	5.3	5.6
سعر النفط (سلة أوبك المرجعية) (دولار)	107	109	105	96	49	40	52	69	64
معدل النمو السكاني (سنوي %)	2.2	2.5	2.8	2.4	2.6	2.4	2.4	5.1	2.5

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- جمهورية مصر العربية ، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقارير السنوية للفترة (2011-2109) على الموقع :

<https://moere.gov.eg/ar/Home.aspx>

2- World Bank, annual data for the Arab Republic of Egypt the period (2011-2019) Available on the website:

<https://data.albankaldawli.org/>

3- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Edition 50, 52, 54, 55, Data for the period (2010-2020) Available at:

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

يبين الجدول (5) الية تحديد تسعير الكهرباء من قبل حكومة مصر وذلك بالاعتماد على المؤشرات الرئيسة ومن هذه المؤشرات حجم الطلب على الكهرباء حيث بلغ قيمة متوسط حجم استهلاك الكهرباء بمعدل نمو 145707 كيكوات / ساعة ، تعزى هذه الزيادة في مصر إلى انخفاض تعرفه الكهرباء كذلك النمو السكاني، ولتذبذب أسعار النفط كذلك اثر كبير على الية تسعير الكهرباء حيث كانت متوسط السعر بنسبة 76.7 % خلال الفترة (2011-2019) ، حسب التقرير السنوي للشركة القابضة لكهرباء مصر كان متوسط معدل التطور لمعدل استهلاك الوقود حوالي 0,41 % سنويا خلال الفترة من 2014 الى 2018 . كذلك يعتبر معدل النمو السكاني من المؤشرات الاخرى في تحديد التعرفة حيث بلغ المعدل في المتوسط بنسبة 2.7 % لنفس الفترة .

4-الية تسعير خدمات الاسكان والتعمير

تعتبر قضايا الإسكان على مدى عقود ، تحديا حقيقيا للحكومات المتعاقبة في مصر. كذلك من أهم المشاكل الملحة التي تواجه برامج التنمية في مصر، برزت بصورة حادة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة وتدخل الدولة في سوق البناء وإصدارها عدة قوانين لتخفيض إيجار المساكن لصالح الطبقات الفقيرة أدى إلي إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الإسكان الاقتصادي وبحيث كان على الدولة تحمل عبء القيام بتوفير الإسكان الاقتصادي للفئات الفقيرة من المجتمع . (الشرقاوي، 2014 ، ص 1-2)

لأستخراج تراخيص البناء وفقا للقانون المصري للبناء رقم 119 لسنة 2008 ،يصدر المحافظ المختص بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة ، قرارا يحدد فيه الرسوم المستحقة عن إصدار الترخيص وعن تجديده بما لا يجاوز 1000 جنيه لكل رسم إصدار ، ويزاد هذا الحد الأقصى سنويا بواقع 3% ، ويؤدي طالب الترخيص تأمينا 0.2% من قيمة الأعمال المطلوب الترخيص بها تخصص لمواجهة ما قد يلزم من نفقات الإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة وغير ذلك من النفقات والمتطلبات وذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

حسب تقارير وزارة الاسكان والتعمير المصرية كانت تكاليف استخراج تراخيص البناء في السنوات الاخيرة في القرى تتمثل في أتعاب المكتب الهندسي. تأمينات اجتماعية بنسبة 2.5% من تكاليف البناء، يتم تحديدها من قبل المهندس المختص. رسوم تحسين 20 جنيه لكل متر في الدور الأرضي فقط أو مساحة الأرض دمغات هندسية حوالي 700 جنيه حوافظ وارانيك يتم دفعها في المجلس حوالي 600 جنيه. شهادة المتغيرات المكانية حسب المساحة بمعدل 200 جنيه. شهادة إشراف وعقد مقاوله من المهندس في حالة أن الأرض بمساحة 120 متر، فتقدر الرسوم بمبلغ 114 جنيه. يتم تسديد مبلغ 200 جنيه، في حالة أن الأرض مساحة 200 متر فأكثر. كما يتم تسديد مبلغ 10 جنيه رسوم عند تطبيق إجراءات فحص الطلب، بالإضافة إلى نفس الفئة ضريبة لاستخراج الترخيص. بينما يتم تسديد مبلغ 50 جنيه للحصول على الوصل بعد الإصدار.

قد تختلف المؤشرات الاقتصادية المحددة المستخدمة لتسعير تصاريح البناء في مصر اعتمادا على التعليمات والسياسات المحلية. ومع ذلك ، فإن بعض المؤشرات الاقتصادية الشائعة التي يمكن الاعتماد عليه في تسعير تصاريح البناء في مصر تشمل إجمالي عدد السكان والكثافة السكانية وقد تؤثر بشكل غير مباشر على الطلب على البناء والإسكان. كما في الجدول الاتي :

جدول (6) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير رسوم خدمات الاسكان والتعمير في مصر للفترة (2011-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	المؤشر/ السنة
100	98	96	94	92	90	88	86	84	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)
106.1	104.2	102.3	100.2	98.2	96.0	93.8	91.7	89.6	الكثافة السكانية (نسمة / كم ²)
103.0	94.0	82.2	74.9	71.2	66.3	64.0	61.2	102.7	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمسكن ومستلزماته (في المدن) (1)
-	9537.0	-	-	6428.4	-	4736.7	-	3996.3	متوسط الانفاق السنوي للأسرة المخصص للمسكن ومستلزماته (الجنيه)

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- World Bank, annual data for the Arab Republic of Egypt the period (2011-2019) Available on the website: <https://data.albankaldawli.org/>

2- جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، اهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، اصدار للسنوات (2019-2011) على الموقع : <https://www.capmas.gov.eg/>

(1) هو مقياس لمتوسط التغير الذي يطرا بمرور الوقت على اسعار البنود الاستهلاكية (السلع والخدمات) التي تشتري لأغراض الحياة اليومية.

يبين الجدول (6) بان الية تسعير خدمات الاسكان ترجع لمجموعة مؤشرات مجتمعة مع بعضها منها الزيادة السكانية، حيث كان متوسط اجمالي عدد السكان 92 مليون نسمة، ومتوسط الارقام القياسية لاسعار المستهلك للمسكن ومستلزماته بنسبة 79.9% ، كان الكثافة السكانية في متوسط المدة حوالي 98.0 ، اضافة الى ان نصيب الفرد من الانفاق السنوي للأسرة المخصص للمسكن بنسبة 9537.0 جنيه في سنة 2018 مقارنة بنسبة 3996.3 في سنة 2011

من التحليل السابق في حين أن المؤشرات الواردة في الجداول ربما تم أخذها في الاعتبار إلى حد ما عند تسعير الضرائب والرسوم والتعريفات للفئات الداخلة ضمن الدراسة في مصر، ويظهر ذلك من خلال النسب المتفاوتة للمؤشرات في الجداول والتي تتوافق مع طبيعة الفئات المختارة. ومن الواضح أن المسؤولين واللجان الحكومية المسؤولة عن تحديد الأسعار، لم تعتمد على فحص وتحليل شاملين لبيانات التسعير من السنوات السابقة والإيرادات المرتبطة بها. وبدا أنهم يبنون قراراتهم على المؤشرات المذكورة في الجداول لنفس السنة المالية. ويشير هذا إلى أن إطار التسعير لن يتوافق مع السياسة المالية.

ثالثا : تحليل الربط بين السياسة المالية و تسعير السلع والخدمات العامة

تعتمد الحكومة المصرية على مجموعة من البيانات التاريخية والتوقعات الاقتصادية ومصادر الإيرادات المختلفة لتقدير الإيرادات العامة للسنوات اللاحقة. ساهمت الإيرادات غير النفطية بشكل كبير في مجمل تدفقات الإيرادات للحكومة المصرية. تبدأ العملية عادة مع قيام وزارة المالية في مصر بتقدير الإيرادات العامة السنوية للحكومة. تعمل وزارة المالية بشكل وثيق مع

الوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة لجمع البيانات حول تدفقات الإيرادات المتوقعة. تستند تقديرات إيرادات من مصادر غير النفطية مختلفة ، مثل الضرائب وارباح الشركات المملوكة للدولة ، ورسوم الخدمات الحكومية ، والغرامات و..... الخ .

يتم تحديد الية التسعير للسلع والخدمات العامة في مصر ، من قبل اللجان الحكومية عادة على أساس سنوي أو استجابة لظروف معينة ووفق لمؤشرات اقتصادية مختلفة كما تم ذكرها في السابق. ولمعرفة ما اذا كان الية التسعير قد التزم بالسياسة المالية بهدف تعزيز الإيرادات العامة من خلال الحصول على الإيرادات الاضافية المطلوبة بما يتناسب مع النفقات العامة المقدرة بالاعتماد على الاهمية النسبية لمصادر اليرادات المحصلة من اسعار السلع والخدمات العامة للسنوات السابقة. يتم بيان الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة، من خلال الجدول الاتي :

جدول (7) تحليل الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر

للفترة (2010-2019)

المؤشر / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط المدة
% تغطية الإيرادات العامة للمنفقات العامة (1)	73.2	66.0	64.4	59.5	65.1	63.4	60.0	63.8	65.9	68.7	65
% تغطية الإيرادات النفطية للمنفقات العامة (2)	8.8	6.2	3.7	15.6	11.2	4.0	3.7	0.6	2.2	3.7	5.97
% تغطية الإيرادات (3) الضريبية للمنفقات العامة	46.5	47.7	44.0	42.6	37.1	41.7	43.0	44.7	50.5	53.7	45.1
% تغطية إيرادات ضريبية الدخل للمنفقات العامة (4)	20.9	22.2	19.3	20.0	17.2	17.7	17.6	16.1	16.6	18.2	18.5
% تغطية الضرائب على الواردات للمنفقات العامة (5)	3.7	3.3	3.0	2.7	2.4	2.9	3.3	3.2	2.9	3.0	3.0
% تغطية إيرادات تعرفه الكهرباء للمنفقات العامة (6)	0.0005	0.0004	0.0004	0.0003	0.008	0.0002	0.0002	0.0001	0.0001	0.0001	0.001
% تغطية إيرادات خدمات طرق والمواصلات للمنفقات العامة (7)	0.001	0.0009	0.001	0.001	0.005	0.004	0.005	0.004	0.005	0.005	0.003
% تغطية إيرادات خدمات الاسكان والتعمير للمنفقات العامة (8)	0.0008	0.0004	0.0	0.0	0.0008	0.0008	0.0009	0.0005	0.0004	0.0002	0.004

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- 1- حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة : (4) ، (5) ، (6)
- 2- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) ، المجلد(12)، عدد(2) في 2016. والمجلد(18)، عدد (2) في 2019. على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>
- 3- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) على الموقع : <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>
- 4- الملاحظة: الأعمدة (1-8) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الأعمدة الأخرى

من قراءة الجدول يتضح ما يلي :

1-- نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة

كانت نسبة مساهمة الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) حيث بلغت متوسط هذه المساهمة ما يقارب نسبة 65 % وسجلت المساهمة ارتفاعا بما يعادل 68.7 % في سنة 2019 مقارنة بنسبة 66.0 % بالسنة 2011 ؛ حيث كان مساهمة الإيرادات الضريبية وكذلك الإيرادات من دخل الملكية السبب في مساهمة الإيرادات العامة .

2-- نسبة تغطية عائدات النفط والغاز للنفقات العامة

كان تغطية الإيرادات النفطية للنفقات العامة في المتوسط 5.97 % أما من حيث المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة كانت بنسبة 5.6 % ، في سنة 2019 مقارنة بنسبة 8.8 % في سنة 2011. وكانت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة في المتوسط حوالي 8.9 % .

3-نسبة تغطية ضريبة الدخل للنفقات العامة

على الرغم من أن الإيرادات الضريبية مثلت الجانب الأكبر في هيكل الإيرادات العامة خلال خمس سنوات من 2010 إلى 2015 بنسب تتراوح بين 57 – 73 % من إجمالي الإيرادات العامة، ومن هذا يتبين أن ضريبة الدخل تعد مصدرا تمويليا هاما في الإيرادات العامة . إلا أن معدل النمو في الإيرادات العامة كان أقل من معدل النمو في النفقات العامة حيث حققت الإيرادات العامة معدل نمو بنسبة 20.6 % في حين حققت النفقات العامة معدل نمو أكبر وصل إلى نحو 23.3 % وبالتالي تظهر مدى زيادة الفجوة . كانت نسبة مساهمة ضريبة الدخل في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) حيث بلغت متوسط هذه المساهمة ما يقارب نسبة 18.5 % وكانت نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الإيرادات العامة حوالي 28.6 % في المتوسط .

4-نسبة تغطية الرسوم الكمركية للنفقات العامة :

بلغت نسبة مساهمة الجباية الكمركية في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) بمتوسط ما يقارب نسبة 3.0 % وسجلت المساهمة انخفاضا بما يعادل 2.9 % في سنة 2018 مقارنة بنسبة 3.3 % في سنة 2011 ، وكانت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة حوالي 4.6 % في المتوسط. ومن هذا يتبين أن الرسوم الكمركية لا تعد مصدرا تمويليا هاما للإيرادات العامة والانفاق العام.

5-نسبة تغطيةعرفة الكهرباء للنفقات العامة

بلغت متوسط نسبة مساهمة تعرفة الكهرباء في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) بنسبة 0.001 % ، وكان نسبة المساهمة في الإيرادات العامة 0.001 % في المتوسط للفترة نفسها، ومن هذا يتبين بان تعرفة الكهرباء لا تعد مصدرا تمويليا هاما للانفاق العام والإيرادات العام .

6-تغطية رسوم خدمات الاسكان والتعمير للنفقات العامة

بلغت نسبة مساهمة رسوم خدمات الاسكان والتعمير في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) في المتوسط مايقارب 0.004 % ، وكان نسبة المساهمة في الإيرادات العامة حوالي 0.001 % في المتوسط لنفس الفترة ومن هذا يتبين كذلك بان رسوم خدمات الطرق والمواصلات لا تعد مصدرا تمويليا هاما للإيرادات العام والانفاق العام .

يتضح من خلاصة المبحث الثاني أن السياسة المالية للحكومة المصرية تظهر طابعا متعدد الأوجه، ويتميز بنهج شامل لإدارة الموارد المالية. على الرغم من أن عائدات النفط ليست المحرك الرئيسي للاقتصاد، إلا أن الحكومة تعتمد في المقام الأول على الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية كمصادر للدخل العام. وقد واجهت الحكومة عجزا مستمرا في الموازنة على مدى فترة طويلة، حيث تجاوزت النفقات باستمرار توليد الإيرادات. وقد استلزم ذلك تنفيذ إجراءات تقشفية تهدف إلى كبح نمو الإنفاق العام وتعزيز التمويل من خلال إصدار الدين العام.

على الرغم من كون تسعير السلع والخدمات العامة كعامل مهم في توليد الإيرادات العامة، إلا أنه لم يسفر عن زيادة الإيرادات بسبب اعتماد آلية التسعير على مؤشرات رئيسة محددة، واتجاهات سياسية، وأهداف سياسة الحكومة خلال نفس السنة المالية. بالإضافة إلى ذلك، لا تعتمد الحكومة المصرية في صياغة سياستها المالية على آليات التسعير. ونتيجة لذلك، اخفق أساليب التسعير المختلفة المبينة في الدراسة في تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات العامة و تغطية معظم النفقات العامة بشكل كاف. ويشير هذا إلى عدم وجود علاقة واضحة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا:الاستنتاجات

1- أحد التحديات الرئيسية للحكومة المصرية هو ضمان قدرة الحكومة على تمويل عملياتها، و تغطية النفقات المتزايدة، مع تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار. وفي السنوات الأخيرة، نفذت مصر العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لمواجهة التحديات المالية وتعزيز تحصيل الإيرادات مع التحكم في النفقات. وشملت هذه الجهود إصلاحات الدعم، والإصلاحات الضريبية، ومبادرات لجذب الاستثمار الأجنبي، على سبيل المثال في موازنة 2017 استهدف العجز الأولي 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع ضبط أوضاع المالية العامة بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

- 2- تستند قرارات التسعير للسلع والخدمات العامة في مصر إلى بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة (2011-2019)، منها معدل الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي كانت بنسبة 2.0% في متوسط ، ومعدل نمو الاستثمار المحلي 17.3% و معدل اجمالي الدين العام الخارجي 60.3% ومعدل النمو السكاني 2.2% ومعدل النمو الاقتصادي 3.6% في المتوسط خلال نفس الفترة. لقد كان تغير التسعير بمرور الوقت استجابة للظروف الاقتصادية وأهداف السياسة الحكومية والاعتبارات الاجتماعية، اضافة الى ذلك، كان للمناخ السياسي ايضا في مصر تأثير كبير على قرارات تسعير السلع والخدمات العامة لتتماشى مع الرؤية العامة للسلطة الحاكمة. على سبيل المثال تم إجراء تخفيضات كبيرة في دعم الوقود. لقد رفعت السلطات تعرفه الكهرباء بنحو 40% في سنة 2016. لتحقيق نسبة استرداد التكاليف والتخفيض المدرج في الموازنة في فاتورة دعم الوقود.
- 3- يتبين بان تسعير ضريبة الدخل بنسبة 17.5% وضريبة الارباح بنسبة 22% والرسوم الكمركية بنسبة 10% وتعرفة الكهرباء 76.7% ورسوم تراخيص البناء 1000 جنية في المتوسط، على التوالي ، ادى الى مساهمة الإيرادات من ضريبة الدخل والارباح في الإيرادات العامة بنسبة 28.6% في المتوسط خلال فترة (2010 – 2019) ، و من الرسوم الكمركية وتعرفة الكهرباء ورسوم تراخيص البناء بنسبة 4.6% و 0.001% و 0.001% في المتوسط على التوالي خلال نفس الفترة، مما يشير إلى ان تسعير هذه الفئات لا تحمل أهمية نسبية كبيرة ضمن هيكل اجمالي الإيرادات. ذلك لان آليات التسعير لاتشكل جزءا أساسيا من السياسة المالية للحكومة المصرية.
- 4- كانت نسبة المساهمة في تغطية النفقات العامة من اجمالي الضرائب حوالي 45.1% وضريبة الدخل والارباح حوالي 18.5% والرسوم الكمركية 3.0%، وتعرفة الكهرباء 0.001%، ورسوم ترخيص اجازة البناء حوالي 0.001% في المتوسط على التوالي خلال الفترة (2010-2019) ضئيلة ولم يكن لهذه المصادر من الإيرادات دورا حاسما في تمويل مختلف الوظائف والخدمات الحكومية، ويرجع ذلك أساسا إلى غياب آليات التسعير في السياسة المالية للحكومة المصرية.

ثانيا: المقترحات

- 1- يعد البعد المالي لتسعير السلع والخدمات العامة بشكل عام ، منها تسعير ضريبة الدخل والارباح والرسوم الكمركية وتعرفة الكهرباء ورسوم تراخيص الاسكان جزءا من برنامج السياسة المالية في أي بلد، بما في ذلك مصر يجب أن يتماشى هذا البعد مع برنامج السياسة المالية العامة بللاضافة الى ذلك يجب أن يأخذ هذا البرنامج في الاعتبار أهداف الإيرادات والنفقات الحكومية، والأهداف الاقتصادية العامة .
- 2- ان المؤشرات الرئيسة المستخدمة في الية تسعير السلع والخدمات العامة ليست سوى جانب واحد من التسعير الشامل. وهناك حالات يتأثر فيها التسعير بأهداف السياسة العامة، أو الاعتبارات الاجتماعية، أو طبيعة السلع أو الخدمات المعنية، وان يعتمد حكومة مصر على نهج التسعير المصمم جيدا والقائم على أسس ومعايير علمية بحيث يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز الرفاهية العامة.
- 3- يجب ان يتضمن تحليل الأثر الاقتصادي لقرارات التسعير على المؤشرات الرئيسة، مثل الإيرادات الضريبية وأنماط الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري والنمو الاقتصادي العام. يمكن للحكومة المصرية إجراء تعديلات

مستنيرة على استراتيجيات التسعير الخاصة بها ، وضمان توافقها مع الأهداف الاقتصادية الأوسع وإفادة المواطنين والاقتصاد ككل.

4- يتطلب تقدير بنود الإيرادات العامة في مصر، الاستناد إلى أسس موضوعية تراعى فيها الأرقام الفعلية للسنوات السابقة واتجاهات أسعار السلع والخدمات العامة والظروف المحيطة لضمان توقعات واقعية ودقيقة ولتقييم كيفية تأثير التغييرات في أسعار السلع والخدمات العامة على تقديرات الإيرادات . تحتاج الحكومة إلى اتباع نهج شامل، مع مراعاة مجموعة واسعة من العوامل عند تسعير السلع والخدمات العامة، لتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والأهداف السياسية.

الهوامش

(1) تشمل أمثلة سلع النوادي التي يقدمها القطاع العام الطرق ذات الرسوم والمتنزهات الطبيعية. تعني القدرة على الاستبعاد أنه من الممكن فرض رسوم على استخدام سلعة النادي. يمكن أن يكون فرض رسوم على أعضاء النادي وسيلة فعالة لاسترداد التكاليف. من الطرق الشائعة لفرض رسوم على استخدام سلعة النادي فرض ضريبة على مجموعة من المستخدمين ، مثل أعضاء مجموعة صناعية. السلع الجماعية المستبعدة تسمى أيضًا سلع النادي ، وهو نادٍ في الاقتصاد كونه منظمة توفر سلعًا جماعية لأعضائها.

(2) يتضمن تفسير نماذج التسعير لتوفير السلع والخدمات العامة فهم كيفية محاولة هذه النماذج تخصيص التكاليف وتحديد استراتيجيات التسعير وضمان الوصول الفعال والعادل إلى الموارد أو الخدمات الأساسية يجب أن تأخذ نماذج التسعير في الاعتبار مبدأ الإنصاف ، مما يضمن أن تكون الخدمات الأساسية ميسورة التكلفة وليست مرهقة بشكل غير متناسب للأفراد ذوي الدخل المنخفض أو الفئات المهمشة.

(3) لا يمنع دفع ضريبة الدخل أي شخص من الاستمرار في تحقيق الدخل أو جني الأرباح. يستمر الأفراد والشركات في الانخراط في الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الدخل على الرغم من الالتزام بدفع الضرائب و أن ضرائب الدخل لا تستهدف الممارسات غير التنافسية بشكل مباشر إضافة إلى ذلك يجب على دافعي الضرائب تقديم الإقرارات الضريبية السنوية والإبلاغ بدقة عن أرباحهم.

(4) لا يتم استبعاد الأفراد بالحصول على خدمة استيراد البضائع إلى البلاد طالما أنهم يدفعون الرسوم المطلوبة. لا تمنع الحكومة استيراد البضائع إنه فقط يفرض ضريبة على تلك السلع. وتعتبر الرسوم الكمركية كسعر مقابل ممارسات غير تنافسية لأنها لا تمنع الآخرين من الانخراط في نفس النشاط (استيراد البضائع) دون دفع رسوم. لا يزال بإمكان أي شخص استيراد البضائع، ولكن سيتعين عليه الامتثال للتعليمات الرسوم الكمركية ودفع الضرائب المناسبة. يحتاج المستوردون إلى الخضوع لسلسلة من الإجراءات الإدارية للامتثال للوائح الكمركية. تتضمن هذه الإجراءات تقديم إقرارات الاستيراد، وتوفير الوثائق، وتلبية المتطلبات القانونية الأخرى، لضمان الامتثال لتعليمات الكمارك

(5) اشتملت الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية على هدف تحقيق الفعلية في تحصيل موارد الحكومة حيث ان فاعلية التحصيل تأتي في المقام الاول من خلال كفاءة المنظومة الضريبية من خلال تحصيل اكثر من 75 % من الإيرادات العامة ، ولقد كان لاصلاح السياسة الضريبية اثر ملحوظ في تحسين الإيرادات الضريبية للفترة (2015-2019)

(6) حسب قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 ،تفرض الضريبة على السلع والخدمات سواء كانت محلية او مستوردة في كافة مراحل تداولها الا ما استثنى بنص خاص ، ويكون السعر العام للضريبة 13% عن سنة 2017 و14% اعتبارا من سنة 2018 واستثناء على ماتقدم يكون سعر الضريبة على الآلات والمعدات المستخدمة في انتاج سلعة او تادية خدمة 5% وذلك على الاتوبيسات وسيارات الركوب ، ويكون سعر الضريبة صفر على السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقا للشروط والاوزاع .

(7) قانون رقم 11 لسنة 2013 بشأن تعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 اسنة 2005 وتعديلاته والمعدل بالقرار بقانون رقم 101 لسنة 2012

(8) يشار إلى النظام المنسق لتوصيف السلع وتميزها عموما باسم (النظام المنسق) ، وهو عبارة عن تسمية منتجات دولية متعددة الأغراض تم تطويرها بواسطة منظمة الكمارك العالمية (WCO) ، تضم أكثر من 5000 مجموعة سلعية يتم تحديد كل منها برمز

مكون من ستة أرقام ، مرتبة في هيكل قانوني ومنطقي ومدعومة بقواعد محددة جيداً لتحقيق تصنيف موحد. يستخدم هذا النظام من قبل أكثر من 200 دولة واقتصاد كأساس لتعريفاتها الجمركية ولجمع إحصاءات التجارة الدولية. يتم تصنيف أكثر من 98٪ من البضائع في التجارة الدولية من حيث النظام المنسق. يساهم النظام المنسق في تنسيق الإجراءات الجمركية والتجارية ، وتبادل بيانات التجارة غير الوثائقية فيما يتعلق بهذه الإجراءات ، وبالتالي تقليل التكاليف المتعلقة بالتجارة الدولية.

(9) هي شركة مساهمة مصرية تتمتع بالجنسية المصرية تخضع لاحكام قانون رقم 59 لسنة 1981 وتعديلاته وذلك فيما لا يتعارض مع احكام القانون 164 لسنة 2000 بتحويل هيئة كهرباء مصر الى شركة مساهمة مصرية وكذلك قانون الكهرباء رقم 87 لسنة 2015

المصادر

- الربيعي، رجاء، (2013)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي: الولايات المتحدة - العراق (دراسة الحالة)، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن .
- القاضي ، حسن محمد، (2014)، الادارة المالية العامة، الطبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان .
- الدعيمي، عباس كاظم، (2010)، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .
- المستوفي حيدر عبد الحسين ، نور الله الاء شمس الله، (٢٠١٥)، "تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من اجل توسيع بنود الإيرادات العامة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 44 .
- السامرائي، يسرى مهدي حسن ، العبيدي، زهرة خضير عباس ، (2013)، "تحليل اثر التغيرات في الاسعار الضريبية في النظام الضريبي العراقي للمدة (1995-2010)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5 ، العدد 10 .
- الاعسر، خديجة، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- الزين، م عزري، (2005)، النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن ،
- العبيدي، منى حبيب احمد، (2021)، العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية العامة في مصر للمدة من 2011 - 2020 ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، رقم 25.
- الشباسي، محي سامي محمد محمد، (2021)، "قياس مدى قبول الضريبة على الدخل في مصر من منظور المجتمع الضريبي : دراسة اختبارية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، العدد 2 ، المجلد 5 ،
- الشرقاوي، شيماء، (2014)، تقييم سياسات الإسكان في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت ، لبنان .
- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، (2020)، حصاد ستة اعوام (2014-2020)، انجازات ومشروعات وزارة المالية.
- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، (2020)، حصاد ستة اعوام: 2014 - 2020 ن انجازات ومشروعات وزارة المالية ،
- حسين، وائل محمود محمد، (2023)، "اثر تطوير اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على مؤشرات اداء ادارة المالية العامة في مصر"، مجلة البحوث الادارية، المجلد 41، العدد 3، مصر. ص: 15 - 16
- حجاج، الشيماء حامد محمود، (2022)، "سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد 23 ، العدد ٤ ، جامعة القاهرة ،
- ديب، حيان ، (2020)، "التسعير والتوزيع"، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- رزق، علاء أحمد، (2018)، "تحديد تأثير التغيرات في هيكل الأسعار الضريبية على حصيلة ضريبة الدخل والعدالة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2005 إلى 2015 وأثره على دلالة القوائم المالية في ضوء مفهوم حوكمة الشركات"، الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 8 ،
- مشعل، حمد احمد سلامة، (2021)، "النظام القانوني لتراخيص البناء : دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا"، المجلة القانونية، المجلد 10، العدد 8 ،
- منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، (2011)، دليل البرلمان العربي للرقابة على الإيرادات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان

Abdu, Mohammed I.,(2019),"Dealing with Egypt Public Debt Accumulation Problem",Business and Economic Research, Vol. 9, No. 4 .

Abo-Ahmed, Khaled,(2021),"Impact of Income and Corporate Taxes on Economic Development in Egypt",American University in Cairo,

Banzhaf, H. Spencer,(2014),"The Market for Local Public Goods",Case Western Reserve Law Review•Volume 64•Issue 4.

Blimpo, P. Moussa . and Cosgrove-Davies Malcolm,(2019), Electricity Access in Sub-Saharan Africa : Uptake, Reliability, and Complementary Factors for Economic Impact ,the World Bank.

Dassiou, Xeni, Langham Peter , Nancarrow Scharaschkin Charles, Alex and Ward Dan.(2016). Public service markets:A comparative analysis,City, University of London Institutional Repository. European Union, (2013), Environmental taxes: A statistical guide, Publications Office of the European Union, Luxembourg.

Gyourko, Joseph, Molloy Raven , (2014), "Regulation and housing supply", National Bureau of Economic Research.

I. C, Egwakhide, Nyor, Terzungwe ,(2012),"Effectiveness of Pricing Policy in Nigerian Public Sector Enterprises: A Theoretic Approach", International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 8.

International Federation of Accountants,(2010),the International Federation of Accountants (IFAC) and the currently effective pronouncements for the public sector, USA.

International Monetary Fund, (2014),Government Finance Statistics Manual 2014,Washington, D.C.

International Monetary Fund, Data for the years (2010-2019) Available at:

<https://www.imf.org/en/Data>

Kowalski P,(2005),"Impact of Changes in Tariffs on Developing Countries' Government Revenue", OECD Trade Policy Papers, No. 18, OECD (No. 18),Paris,

Mburamatare, Daniel, Gboney, K. William, Hakizimana, De Dieu Jean,(2022),Electricity Tariff Design "Theoretical Concepts versus Practices": Review of Tariff Design Approaches in East Africa-Case Studies of Rwanda, Kenya, Uganda and Tanzania ,International Journal of Energy Economics and Policy,, 12(5).

Ostrom,Vincent,Ostrom,Elinor,(2019),"Public Goods and Public Choices,Workshop in Political Theory and Policy Analysis",Indiana University.

OECD,(2005),Regulating Market Activities by the Public Sector-2004,Organisation for Economic Co-operation and Development.

OPEC, Annual Statistical Bulletin, Data for the period (2010-2020) Available at:
https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm.

Sekera, June,(2019), "Public Goods in Everyday Life ,Global Development And Environment Institute", Tufts University.

World development report (2004), Making services work for poor people,World Bank, Washington.
 World Bank, annual data for the period (2011-2019) Available on the website:
<https://data.albankaldawli.org/>

WTO ،(2018) ،Trade Policy Review: Report by the Secretary ،Egypt ،WT / TPR / S / 367 ،

World Economic Forum, Global Competitiveness Reports for the years (2011-
 Zhang, Leping,(2017),Study on Pricing Mechanism of Urban Public Service Based on Viewpoint of
 Performance Evaluation ,Asian Social Science; Vol. 13, No. 11.
 World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports for the years (2011-2019).

Xu Yang, Hu Jiahua, Wang Yizheng, Zhang Weiwei and Wu Wei,(2022),"Understanding the
 Economic Responses to China's Electricity Price-Cutting Policy: Evidence from Zhejiang",
 Sustainability , 14(18).

إتفاقية تاريخية للربط الكهربى بين مصر أوروبا عبر قبرص، توقيع إتفاقية لتنفيذ الربط الكهربى، على الموقع:
[/https://www.euroafrica-interconnector.com/ar/home-ar](https://www.euroafrica-interconnector.com/ar/home-ar)

جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2019-2010) على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>
 جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية ، التقارير السنوية للفترة (2019-2010) على الموقع :

<https://mof.gov.eg/ar>

جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، على الموقع :
<https://www.capmas.gov.eg/>

جمهورية مصر العربية، البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية للفترة (2019-2011) ،على الموقع :
<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>

جمهورية مصر العربية ، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقارير السنوية للفترة (2019-2011)
 على الموقع : <https://moere.gov.eg/ar/Home.aspx>

جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك للسنوات (2011-
 2019) على الموقع <https://www.capmas.gov.eg/>

صندوق النقد العربي، البيانات الإحصائية لسنوات (2019-2010) على الموقع <https://www.amf.org.ae/ar>